تقرير حول واقع الانتهاكات بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأراضي الفلسطينية

التقرير الخامس

1 كانون ثان – 31 آب

2015

الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية

إعداد

المحامي صلاح الدين موسى

بتمويل من

سكرتاريا حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

يأتي هذا التقرير ضمن منشورات مشروع تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأراضي الفلسطينية والذي تنفذه الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية بتمويل من سكرتاريا حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهو يلقي الضوء على أهم الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة في حقوقهم التي نصت عليها أهم المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية.

فهرس المحتويات

عن المشروع	9
المقدمة	13
اهداف اعداد هذا التقرير	15
منهجية اعداد التقرير الفترة الزمنية التي تغطيها الورقة اختيار محاور العمل على الورقة المراجع والوثائق التي تم مراجعتها لغايات اعداد هذه الورقة	17
التحديات التي واجهت عمل الهيئة في توثيق ورصد ومتابعة الانتهاكات الواقعة على الاشخاص ذوي الاعاقة	19
الاطار القانوني الناظم لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة	20
الانتهاكات الواقعة على حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة	23
أنواع الانتهاكات والجهات الواردة بحقها الشكاوي	23
تحليل للحقوق محل الانتهاكات	26
السياسات محل التأثير والانجاز	32
الاستنتاجات	33
التوصيات	34
عن الهيئة	36
عناوين	38

عن المشروع

يهدف مشروع تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأراضي الفلسطينية، والذي تنفذه الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية PCS ويمول من سكرتاريا حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ، إلى البناء على ما تم بخصوص الآلية الوطنية الأولى لغايات حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي قامت الهيئة الاستشارية بإنشائها من خلال المشروع الأوروبي ويأتي هذا المشروع متمما لم تم التأسيس له حيث قامت سكرتاريا حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بدعم هذه الفكرة على طريق تعزز قيم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وعلى وجه الخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة

ننطلق في عملنا من روح بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٦، والتي أعطت مساحة ودور كبير لمنظمات المجتمع المدني من أجل القيام بمهام تطبيق الاتفاقية، حيث نصت المادة (٣٣) من الاتفاقية على (أن يسهم المجتمع المدني، وبخاصة الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم، في عملية الرصد ويشاركون فيها مشاركة كاملة).

المشروع يسعى إلى العمل على صعُد عدة أهمها :

١- تطوير وتفعيل الإجراءات الوطنية المتعلقة بالحقوق الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وربطها بالإجراءات والسياسات الإقليمية والدولية المتعلقة بنفس الموضوع.

٢- الاستجابة الفعالة والايجابية من قبل الوزارات والمؤسسات العامة والجهات ذات العلاقة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٣- زيادة الضغط من قبل منظمات المجتمع المدني في اتجاه تفعيل نصوص قانون المعاق الفلسطيني رقم(٤) لسنة ١٩٩٩ والقوانين ذات الصلة والوقوف أمام القرارات الوزارية والإدارية المجحفة في حق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بحقوقهم الذي كفلها لهم القانون الفلسطيني والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤- زيادة التعاون والتشبيك الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني فيما بينها، ومع الشبكات والمؤسسات والجهات الإقليمية والدولية المهتمة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

أهداف المشروع

الهدف العام:

- المساهمة في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأراضي الفلسطينية

الهدف المحدد:

- رصد وتوثيق ومتابعة الانتهاكات الواقعة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظات الضفة الغربية.

المشروع يركز على آليات وأساليب عمل أساسية، وهي:

١- التعامل مع الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور حقوقي يرتكز على بنود الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، وليس من منظور خيري -طبي.

٢- استخدام مبدأ الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدن من اجل تفعيل آليات الرصد والتوثيق للانتهاكات التي يتعرض لها

الأشخاص ذوي الإعاقة، وهذا جزء من دور منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح الديمقراطي.

٣- إعطاء الأولوية للمناطق الفلسطينية المهمشة، خاصة مناطق (ج)، والتي تتراجع فيها معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعاني من أوضاع حقوقية صعبة والتي يغيب عنها الوعي وتهدر بها الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة لأسباب اجتماعية وعادات اجتماعية وعادات وتقاليد بالية

أنشطة المشروع الرئيسة:

١- أنشطة بناء قدرات للمؤسسات الأهلية العاملة في مجال الإعاقة

٢- الدورات التدريبية المتخصصة

٣- الرصد والتوثيق للانتهاكات

٤- المتابعة القانونية وشبه القضائية للانتهاكات

٥- أنشطة رفع الوعي لنشطاء المجتمع المدني في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٦- أنشطة الضغط والمناصرة المجتمعية

٧- مناقشة التشريعات والسياسات والقوانين الوطنية والدولية

٩- أنشطة التشبيك والشراكة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي

قانون حقوق المعاقين الفلسطينيين رقم (٤) لعام ١٩٩٩م
(المادة رقم ٢)
للمعوق حق التمتع بالحياة الحرة والعيش الكريم والخدمات المختلفة شأنه شأن غيره من المواطنين له نفس الحقوق وعليه واجبات في حدود ما تسمح به قدراته وإمكاناته، ولا يجوز أن تكون الإعاقة سبباً يحول دون تمكن المعوق من الحصول على تلك الحقوق.

يمكنكم التبليغ وتقديم شكوى مع خلال:
وحدة الانتهاكات في الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية
على
هاتف رقم: 04-2434404 أو البريد الالكتروني: info@pcs-palestine.org

المقدمة

مثل حصول الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية PCS على منحة من سكرتاريا حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لتنفيذ مشروع تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة فلسطين المحتلة نقلة نوعية في معالجة أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة من زاوية حقوقية محضة، حيث أسهم هذا المشروع في تعزيز عمل أول آلية وطنية متخصصة في رصد وتوثيق ومتابعة الانتهاكات الواقعة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة فلسطين .

لقد مكننا هذا المشروع من بناء آلية وطنية لرصد وتوثيق ومتابعة الشكاوي الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل يعيد الثقة لهذه الفئة الهشة والمهمشة بالنظام القانوني الوطني ويعزز من دورهم في عملية البناء والتنمية.

لقد أثبتت هذه الآلية أن نظام المتابعة وشكلها وفقا لمرجعيات قانونية هي الأنجع عند المعالجة الفردية والجماعية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لدى الجهات المختلفة الرسمية منها والأهلية وحتى الخاصة.
إن الشكاوي الفردية عكست في حقيقة الحال أنماط الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتالي فان ذلك أسهم في رصد السياسات العامة التي تحتاج منا كل متابعة وانجاز
ويأتي هذا التقرير ليصف ويحلل واقع الانتهاكات التي وردت للهيئة الاستشارية في الفترة الممتدة من بداية شهر كانون ثاني حتى ٣١ آب ٢٠١٥ وليؤشر كذلك هذا التقرير على مدى الصعوبات والتحديات التي واجهتنا على طريق تحقيق الانجازات والتأثير في السياسات على طريق حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة فلسطين المحتلة.

ويحوز هذا التقرير أهمية خاصة ومتفردة سيما وان دولة فلسطين عليها أن تعمل على إعداد تقريرها الأول وتقدمه للجنة المعنية بالاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأمر الذي قد يمثل تقريرنا هذا مساهمة متواضعة قد يستعان به عند التعرض لأهم الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، بحيث يسهم هذا التقرير في التعديل من السياسات العامة التي من الممكن لفلسطين أن تفخر بها أمام اللجنة المعنية بالاتفاقية الدولية عندما تقوم بأعداد وتقديم تقريرها الدوري الأول.

في الحقيقة إن هذا التقرير لا يسعى إلى إعادة إنتاج الواقع بالقدر الذي يهدف إلى وصف وتحليل الشكاوي التي وردت الهيئة ليؤشر وبما لا يدع مجالا للشك مدى الفجوات التي يعاني منها الأشخاص ذوي الإعاقة على طريق تطوير وإقرار سياسات عامة تهمهم وتكفل حقوقهم.

أهداف إعداد التقرير

تقريرنا هذا يهدف لتقديم صورة عن واقع الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة وطبيعة الحقوق محل الانتهاك وكذلك الجهات التي وردت بحقها الشكاوي، وما نتج عنها من متابعات للسياسات العامة مع الجهات ذات العلاقة.، وهذا الهدف لا يمكن أن يتحقق بدون الإشارة إلى الإطار المنهجي الذي حكم مسار عملنا منذ إطلاق المشروع ولغاية تاريخ إعداد هذا التقرير .

كذلك نهدف من خلال هذا التقرير إلى الوصول لتطبيق أفضل الممارسات القانونية على أرض الواقع المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولغايات تعميق الوصول إلى الأهداف المذكورة أعلاه كان لنا من بد الوقوف على ما يلي:

- الوقوف على القوانين الناظمة وذات الصلة بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة على المستوى الوطني والدولي على حد سوء.
- الوقوف على قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الوقوف على الإطار الاستراتيجي المحدث لقطاع الأشخاص ذوي الإعاقة والمعد من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والذي تحدث عن التأثير بالسياسات واغفل المتابعات الفردية.
- الوقوف على دليل الإجراءات المتعلق بالشكاوى الفردية وسبل المعالجة القانونية للشكاوى وطرق متابعتها مع الجهات ذات العلاقة بموضوع الشكوى، وكذلك سبل المتابعة مع الأشخاص ذوي الإعاقة محل الانتهاك.

- التأشير على الفجوات وتحديد مواطن الضعف ومفاصل التطوير الممكنة وبما يتفق وأحكام القوانين والأنظمة ذات الصلة الناظمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين.
- الخروج باستنتاجات تتعلق بالفجوات القانونية الحقيقة في معالجة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى ألسياساتي والفردي.
- المساهمة في بلورة توصيات متعددة وواقعية ومنسجمة مع روح التغيير المنشود على طريق المأسسة القانونية للتعامل مع نظام الشكاوى الفردية المتخصصة والمتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

منهجية إعداد التقرير

يأتي هذا التقرير متميزا من حيث منهجية العمل وسبل الرصد والتوثيق والمتابعة والتأثير في السياسات ولغايات ذلك تم إعادة هيكلية وحدة الرصد والتوثيق بناء على ضرورات العمل وللاستجابة السريعة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. حيث عملت وعملت الوحدة على مستويين، الأول يتعلق برصد وتوثيق الانتهاكات من خلال تلقى الشكاوي الفردية عبر شبكة المؤسسات الشريكة على المستوى الوطني وتحويل هذه الشكاوي إلى الجهات ذات العلاقة ومتابعتها من خلال المراسلات والزيارات المكتبية والميدانية، أما المستوى الثاني والمتمثل بالتأثير في السياسات كالتواصل مع الوزارات المختصة كوزارة الشؤون الاجتماعية والمواصلات والصحة والعمل ووزارة المالية وديوان الموظفين ووزارة الحكم المحلي والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني، لذا جاءت منهجية إعداد هذا التقرير مقسمة إلى المحاور التالية:

١. الفترة الزمنية التي تغطيها الورقة:

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من بداية شهر (كانون ثاني من العام ٢٠١٥ ولغاية نهاية شهر (آب) من العام ٢٠١٥ .

إذ نغطي هذه الفترة فان ذلك لا يعني أننا فقط عالجنا واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خلال هذه الفترة بل إننا في حالات عديدة قمنا بمتابعة قضايا تتعلق بانتهاكات مستمرة منذ سنوات بحق عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة هذا بالإضافة إلى انه حصل تقدم بان يتم استقبال الشكاوى حال وقوعها من خلال المعرفة بالمشروع كما أننا قمنا بالتأثير في السياسات التي صدرت خلال السنوات الماضية والتي أثرت سلبيا على حقوق

الأشخاص ذوي الإعاقة، وسيتم العمل من خلال لوبي ضاغط وبالتنسيق مع كافة المؤسسات العاملة في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة من اجل إعادة النظر بالقرارات وتعديلها بما ينسجم وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .

٢. اختيار محاور العمل على التقرير:

جاء اختيار محاور العمل منسجما مع الغايات الفضلى لآلية العمل في مجال الرصد والتوثيق، حيث تم استعراض لمجمل الانتهاكات التي تم رصدها ومتابعتها وعرض لأنواع الانتهاكات والجهات محل الشكاوي وكذلك قمنا بتحليل لمضامين هذه الانتهاكات وإبعادها على مستقبل العمل الحقوقي في الدفاع عن هذه الفئة.

بالمجمل فإننا قمنا باختيار محاور العمل ضمن رؤية وأهداف واضحة تساهم جميعها في رفد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بقواعد عمل تتفق ذاتيا وموضوعيا مع تطوير تعزيز وحماية أدائهم القانوني بديناميكية عالية وفعالة.

٣. المراجع والوثائق التي تم مراجعتها لغايات إعداد التقرير:

لغايات استكمال البناء المعرفي حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والإطار الناظم لحماية الحقوق والحريات الأساسية لهم تم العودة إلى القانون الأساسي الفلسطيني وقانون حقوق المعوق الفلسطيني رقم (٤) لسنة ١٩٩٩ وقانون العمل الفلسطيني والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودليل الإجراءات الخاص بالشكاوى والذي تم إعداده لغايات توثيق ورصد ومتابعة الانتهاكات الواقعة على الأشخاص ذوي الإعاقة.

التحديات التي واجهت عمل الهيئة في توثيق ورصد ومتابعة الانتهاكات الواقعة على الأشخاص ذوي الإعاقة

بما أن هذا المشروع جاء مكملا لما تم انجازه في المرحلة الأولى من بناء الآلية الوطنية لرصد وتوثيق الانتهاكات وحيث أنه طرق بابا لم يطرقه أحد بهذا العمق وهذه المنهجية بالإضافة إلى المناطق التي قام بتغطيتها، فإن العمل على هذه الفكرة واجه عدد من التحديات تتمثل بالأمور التالية:

- كان هناك قلق من جانب من تفاعل مع المشروع من حيث مدته حيث يخشى البعض أن يتوقف العمل بهذه الآلية نظرا لانتهاء المشروع لذا واجه العاملين رغبة في الاستمرار بهذا المشروع خاصة وان المشروع يغطى مناطق جغرافية كبيرة مثل جنوب الضفة بالإضافة إلى الوسط والشمال.
- أضحى الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر تعلقا بهذه الآلية حيث شعر عدد غير قليل بفائدة هذه الآلية وقدرتها على حل عديد من قضاياهم الحياتية مما ألزمنا العمل بصورة أكثر فاعلية مع الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة في هذا الملف .

- كل ذلك مثل تحديات على طريق انجاز المشروع.

ومع أن هذه التحديات رافقت العمل إلا أنها مثلت فرصة اكبر لبناء الشراكات المحلية وعلى المستوى الوطني بحيث أسهمت بتعميق الفهم وإدراك مضمون هذه الآلية الوطنية مما جعل المتابعات مع الجهات ذات العلاقة أكثر يسر عند إجراء المراسلات وعقد الاجتماعات مع ذوي الشأن.

كفل القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (٩) منه المساواة وعدم التمييز على خلفية الإعاقة، فيما أكد قانون المعاق الفلسطيني رقم (٤) لسنة ١٩٩٩ على أهمية حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال الصحة والتعليم والتوظيف وتقديم رزمة من الخدمات لهم لغايات تمكينهم وتعزيز دورهم في المجتمع الفلسطيني.

ويأتي انضمام فلسطين لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ليعطي بعدا أعمق في تعزيز حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يتطلب من المشرع الفلسطيني تعديل ومواءمة التشريعات الوطنية وبما يتفق مع المعايير الدولية الخاصة في قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبما أن الاتفاقية الدولية نصت على ضرورة إنشاء آلية وطنية لرصد وتوثيق الانتهاكات وضمان تنفيذ بنود الاتفاقية الدولية على الصعيد الوطني فقد جاء هذا المشروع وما تضمنه من تفعيل دور الآلية الوطنية لرصد وتوثيق ومتابعة الانتهاكات الواقعة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة ليمثل علامة فارقة في العمل الحقوقي في فلسطين.

جاء قانون الأشخاص ذوي الإعاقة وأكد في المادة (١٠/٤/ج) على إلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة بما لا يقل عن ٥% إضافة إلى أن القانون ومن باب التشجيع للقطاع الخاص لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة فلقد نص على خصم نسبة من مرتباتهم من ضريبة الدخل . على الرغم من أن النص الوارد في القانون والمتعلق في المادة(١٠) جاء معيبا وغير سلس قانونا من حيث استخدام عبارة(استيعاب) وكأن الأمر يرتبط بمسألة شفقة ولا يقوم على أساس المنهج الحقوقي إلا أن هذا النص أسعف المدافعين عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ترسيخ منهج واضح في

التعامل مع الحق في العمل وتقلد الوظائف العامة وفي القطاع الخاص
ومن الجدير ذكره في هذا المقام إلى أن مسألة خصم نسبة من مرتباتهم من ضريبة الدخل لم يفعل من قبل وزارة المالية ولا يوجد أية تعليمات بهذا الشأن ولقد قامت الهيئة الاستشارية بالتواصل مع الجهات ذات العلاقة لتفعيل هذا النص.
ولقد احتلت مسألة الموائمات مساحة واسعة في القانون الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة حيث نصت المادة (١٢) على الهدف من الموائمة وجعلت المادة (١٥) ضمان الموائمات من مسئولية وزارة الحكم المحلي أما المادة (١٦) فطلبت من وزارة المواصلات العمل على موائمة وسائل النقل للأشخاص ذوي الإعاقة أما المادة (١٧) فلقد أناطت بوزارة الاتصالات اتخاذ كل ما يلزم لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من استخدام الأجهزة والمعدات ومرافق الاتصالات.

إن عملية الرصد والتوثيق و المتابعة استندت في الأساس على الحقوق التي كفلها القانون الأساسي وقانون المعاقين الفلسطيني بالإضافة إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

إن مفاتيح الانتهاكات التي تم إقرارها واعتمادها من قبل الهيئة الاستشارية والمؤسسات الشريكة جاءت لإسناد العمل الحقوقي بآليات قابلة للمتابعة والإنجاز، فلقد تم بناء الآلية على أساس قانوني، فجميع المراسلات التي وجهت للجهات المعنية كانت تستند على نص قانوني وارد في قانون المعاقين الفلسطيني و/أو في إحدى القوانين ذات الصلة كقانون العمل أو قانون الخدمة المدنية أو قانون الصحة العامة، أو استندت إلى احد الحقوق التي كفلها القانون الأساسي في الباب الثاني منه.

إن المنهجيـة القانونيـة فـي إسـناد الحـق فـي المطالبـة للأشخاص ذوي الإعاقة أكدت وبما لا يدع مجـالا للشـك أننـا نود المعالجة وفقا للقوانين والأنظمة النافذة وليس من باب الشفقة والمنـة والتـي تعـب الأشـخاص ذوي الإعاقـة منهـا وعليه فلقد تم بناء المراسلات ومن ثم المتابعات على وقائع ومعطيات مدعمة بالأوراق والتقارير ذات المصداقية العاليـة في مطالبة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم وفقا لنصوص القانون ومرجعياتهم المحددة وما اللقاء الذي جمعنـا بـوزير الشـؤون الاجتماعيـة إلا خيـر دليـل علـى عمـق المتابعـة وإمكانية العمـل علـى تغييـر السياسـات العامـة و/أو العمـل على التعديل عليها بما يتفق وينسجم مع حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة.

الانتهاكات الواقعة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

حاولت الآلية الوطنية رصد جملة الانتهاكات الواقعة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة حيث بلغت عدد الشكاوي التي وصلت للهيئة رغم حداثة التجربة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حوالي ٣٥٥شكوى ولقد مثلت هذه الشكاوي نموذجا مصغرا لطبيعة الانتهاكات الواقعة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة. ونود الإشارة إلى أن هذه الشكاوي تعكس جزءا من الواقع ولا تعني بالضرورة أنها تعكس كل الانتهاكات الواقعة على الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة وأن أنواع الانتهاكات التي تم توثيقها ورصدها تركزت بقطاعات دون أخرى.

انواع الانتهاكات وأجهات الواردة بحقها الشكاوى ، والردود من أجهات ذات العلاقة

تركزت الانتهاكات خلال فترة المشروع على كافة الحقوق التي شملها قانون المعاقين رقم ٤ لسنه ١٩٩٩ حيث غطت ٢٥ حق من أصل ٢٨ نوع من الحقوق مع العلم أن الدليل صنف أكثر من ٢٨ نوع من الحقوق التي قد تكون محلا للانتهاكات من قبل الجهات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص، إلا أن تركز هذه الشكاوي على هذه الأنواع من الحقوق يؤكد على الحاجة الماسة للأشخاص ذوي الإعاقة للقضايا محل الشكاوي.

وتمثلت هذه الحقوق محل الانتهاكات في: الحق في مستوى معيشي لائق والحق في العمل والحق في التنقل والحق في الصحة والحق في الحصول على الإعفاء الجمركي والحق في التعليم والحق في السكن وقد ارتفعت نسبة الشكاوي المتعلقة في الحق بمستوى معيشي لائق بشكل ملحوظ حيث أن معادلة الفقر المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ووزارة

الشؤون الاجتماعية ساهمت بارتفاع عدد الشكاوي المتعلقة بهذا الحق حيث أن هذه المعادلة لا تأخذ بعين الاعتبار الأشخاص ذوي الإعاقة كأحد معايير الفقر.

ولقد احتلت وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية النصيب الأكبر في الجهات التي وردت بحقها الشكاوي، مع العلم أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي المكلفة قانونا في إنفاذ قانون المعاقين الفلسطينيين، حيث بلغت عدد الشكاوي الواردة بحق وزارة الشؤون الاجتماعية (١٧٧) شكوى من حيث الحق بمستوى معيشي لائق والتمكين الاقتصادي فيما ورد بحق وزارة الصحة (٥٥) شكاوى، فيما توزعت الشكاوى الأخرى على حقوق تتعلق بالعمل (٧) والالتحاق في الوظيفية العمومية وعددها (١٧) شكوى وجاءت غالبيتها بحق وزارة التعليم (٢٧) وديوان الموظفين والحق في التنقل(٤) وخاصة من خلال وسائل النقل العمومي ورفض السائقين ونقل الأشخاص ذوي الإعاقة في المركبات العمومية بسبب الإعاقة هذا بالإضافة إلى الحق بالسكن (٧) والإعفاء الجمركي للأشخاص ذوي الإعاقة (٣) .

وكذلك وردت عدد من الشكاوى بحق وزارة المالية لغايات الحصول على الإعفاء الضريبي فيما تلقت الهيئة عدد من الشكاوي تتعلق بمعيقات الحق في الحصول على التعليم. وبواقع الحال فلقد ورد للهيئة (٣٧) شكوى شهريا مما يعني أن معدل التفاعل مع الآلية الوطنية تسير بشكل إيجابي وثقة الأشخاص ذوي الإعاقة بها بدأت تتعمق وتزداد.

وأما من حيث الردود، فقد وصلتنا ردود على جميع المراسلات من وزارة الشؤون الاجتماعية ورغم أن الردود لم تكن جميعها إيجابية للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أنها اتسمت بالتوضيح فيما يتعلق بالنظام المتبع لدى وزارة الشؤون الاجتماعية في كيفية معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ونذكر أن جميع الردود من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية جاءت مكتوبة وموثقة الأمر الذي ساهم في توضيح السياسة المتبعة في وزارة

الشؤون عند معالجة هذه الشكاوي وأسهم بشكل واضح في تجسير الهوة بين المستوى الرسمي والأشخاص ذوي الإعاقة التي تتعلق بحقوقهم.

وأما الردود التي جاءت من وزارة الصحة، فقد جاءت جميعها ردودا مكتوبة وهذا ما يعتبر تقدم ومختلف عن التقارير السابقة حيث كانت معظم الردود شفوية وتم العمل على توفير العديد من الأدوية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية
وفيما يتعلق في الوزارات الأخرى كوزارة التربية والتعليم ووزارة العمل ووزارة المالية فلقد تراوحت الردود بين مكتوبة وشفوية، فنشير إلى أن التعاون كان واضحا من قبل تلك الوزارات وإن لم يكن بالشكل العميق الذي نتوسمه خاصة عندما يتعلق الأمر بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع إدراكنا أن هذه الآلية هي حديثة النشأة وتحتاج الوزارات إلى وقت للتكييف والتعامل معها لذا فإننا نرى أن التواصل مع الجهات المختلفة في الوزارات يعد من الأمور المهمة لترسيخ سبل النجاح ونقل الملف إلى حيز الاهتمام الرسمي وعلى الدوام.

تحليل للحقوق محل الانتهاكات

نلاحظ أن الحقوق محل الرصد والتوثيق والمتابعة تركزت في الأساس حول المطالبة بمستوى معيشي لائق، أي أن غالبية الشكاوي تتركز حول البحث عن لقمة العيش والوصول إلى مستوى الكفاف، الأمر الذي يؤكد أن الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة هي العيش بكرامة، وهذا الأمر يجئ منسجما مع جاء في تقرير الإحصاء المركزي الفلسطيني في العام ٢٠١١ والذي يتعلق بتدني المستوى التعليمي للأشخاص ذوي الإعاقة من الأفراد ذوي الإعاقة ١٥ سنة فأكثر لم يلتحقوا أبدا بالتعليم ٣٧% ؛ ٣٥.٥% في الضفة الغربية و٤٢.٢% في قطاع غزة. بالمقابل فان ٣٣.٨% من هؤلاء الأفراد التحقوا بالتعليم وتسربوا منه؛ ٣٧% في الضفة الغربية و٢٧.١% في قطاع غزة. كما أظهرت النتائج أن ٥٣.١% منهم أميون؛ ٥١.٥% في الضفة الغربية و٥٦.٣% في قطاع غزة. فيما أشار التقرير الصادر عن جهاز الإحصاء ووزارة الشؤون الاجتماعية إلى أنه و خلال فترة تنفيذ المسح كان ٨٧.٣% من هؤلاء الأفراد لا يعملون؛ ٨٥.٦% في الضفة الغربية مقابل ٩٠.٩% في قطاع غزة.

ويشار إلى أن نسبة محو الأمية (أي القادرين على القراءة والكتابة) في فلسطين تصل إلى ٩٥% من معدل عدد السكان، هذا يجعلنا نستنتج بسهولة أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأقل حظا في الحصول على التعليم استنادا إلى الأرقام المذكورة في تقرير الإحصاء المركزي والذي أشار إلى أن ٣٧% من الأشخاص ذوي الإعاقة لم يلتحقوا أبدا في التعليم، فإذا كانت نسبة الإعاقة هي ٧% من عدد السكان وكان نسبة محو الأمية تصل إلى ٩٥% من عدد السكان فانه لمن البديهي أن يكون الأشخاص ذوي الإعاقة هم الفئة الأضعف لهذه الأسباب المباشرة جاءت عدد الشكاوي الخاصة في مستوى معيشي لائق هي الأكثر عددا.

ويفسر هذا أيضا أن أكثر الشكاوي تتعلق بطلب المساعدات المالية لعدم امتلاك الأشخاص ذوي الإعاقة المعارف والمهارات للتعامل مع هذه التحديات الحياتية وهو ما يتطلب جهد وطني موحد وشامل من قبل كل الجهات الرسمية والأهلية والخاصة لوضع خطة وطنية تتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور التمكين التعليمي العميق سواء الأكاديمي أو المهني، لكن ومن خلال العمل على آلية رصد وتوثيق الانتهاكات والتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المواقع في المدن والقرى المهمشه وعقد الدورات التدريبية والحقوقية

وكما أن غياب المراكز الكافية لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال المهني زاد من عبء الشكاوي المتعلقة بطلب المساعدات المالية والتي تندرج في مجال الحق في مستوى معيشي لائق، وهذا يعني أن مستوى الشكاوي وعددها سيزيد خاصة إذا ما قمنا بتوسيع نطاق عمل المشروع خلال الفترة القادمة ليصل إلى كل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

وننوه إلى أن العدد الكبير من الشكاوي تتطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية أن تعيد النظر في آليات عملها وتبحث عن ممولين جدد لمواجهة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بحيث يتم وضع برنامج خاص للمساعدات النقدية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بشكل منفصل عن البرنامج الوطني الذي يستهدف الأسر الفقيرة، أو العمل على التغيير في النظام المتبع في المساعدات النقدية للأسر الفقيرة ليكون المعيار الأساسي الأشخاص ذوي الإعاقة أو التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل منفرد.

إن وضع برنامج خاص للأشخاص ذوي الإعاقة يسهم في تعزيز وحماية حقوقهم، ويشجع عدد من المانحين على دعم هذا البرنامج بحيث لا يرتبط حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على المساعدات النقدية على عمل أي من افراد الاسرة حيث أن الشكاوي التي وردت من النساء ذوات الإعاقة والمتعلقة بالمساعدات النقدية جاء كبيرا وملحوظا، فقد أشرن إلى حرمانهن من حقهن في تلقى المساعدة النقدية بسبب عمل الأب أو الأخ وهذا يتنافى مع القانون الذي أكد على استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة وحقهم في الحصول على كامل الحقوق وأداء الواجبات في حدود الإمكانيات الجسدية والعقلية والحسية.

إن هذه الشكاوي تدلل على مدى الحاجة الملحة للتسريع في بناء وإقرار بطاقة المعاق بحيث تساهم في إفراد نظام خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة مما سيساهم في تناول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من زاوية عملية والخروج من الإطار التقليدي القائم هذه الأيام في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بما يحتويه من إشكالات.

ونشير هنا إلى أهمية إعادة النظر في السياسات المتعلقة بنظام الاحتساب المتبع بوزارة الشؤون الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بحزمة الخدمات، ونعتقد أن تسلم الهيئة الاستشارية ردود مكتوبة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ساهم وبشكل اكبر في بناء منظومة التعاون والمتابعة مع الوزارة، وقد تمثل هذه الردود فرصة لوزارة الشؤون الاجتماعية وللأشخاص ذوي الإعاقة وممثليهم من فتح حوار معمق حول آلية احتساب النقاط، وآلية التعامل مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بحيث يتم التسريع في إقرار بطاقة المعاق وما فيها من رزمة خدمات اجتماعية واقتصادية وصحية.

إن هناك ضرورة عملية لتفعيل القانون فيما يتعلق بعدم تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال فرض الغرامات المنصوص عليه في القانون الفلسطيني، وخاصة في القطاع الخاص بحيث يتم رصد ريع هذه الغرامات للأشخاص ذوي الإعاقة لغايات تمكينهم والدفع بهم نحو المساهمة في التنمية الوطنية.

وجاءت الشكاوى المتعلقة بالحق في الصحة في المرتبة الثانية من حيث عدد الشكاوى مما يعني أن البحث عن العلاج وتغطية تكاليف الأدوية يمثل أولوية من أولويات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ونؤكد أن مسألة العلاج والتكلفة العالية لهذه المشاكل تتطلب من وزارة الصحة أن تعيد النظر في سياستها عند معالجة طلبات الأشخاص ذوي الإعاقة بحيث يتم إنشاء دائرة متخصصة في التعامل مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، على أن تنسق هذه الدائرة مع وزارة الشؤون الاجتماعية. وننوه إلى أن إعطاء أولوية خاصة لهم سيشجع الجهات المانحة في سد احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من العلاجات الطبية والتحويلات للخارج. وهذا يتطلب إنشاء قاعدة بيانات تلخص أهم الاحتياجات الطبية التي يحتاجها الأشخاص ذوي الإعاقة ووضع ميزانية تقديرية

والعمل على سدها من خلال الجهات المانحة العربية والإسلامية والدولية.

وأما فيما يتعلق بطبيعة الحقوق محل الانتهاك والتي وردت بحق عدد من الوزارات الأخرى فإن الردود جاءت مكتوبة وإن لم تتفق دوما مع مطالب مقدمي الشكاوي، إلا أن المتابعة من قبل وزارة العمل وشروطه لدى رب العمل وخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة حظي بأهمية خاصة.

إن إفراد سياسة خاصة من قبل وزارة العمل للتعامل مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في القطاعات المختلفة يمثل أهمية كبيرة خاصة وأن الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون للاستغلال بحكم الحاجة وخاصة من النساء والفتيات، من حيث ظروف العمل وعدد ساعات العمل والأجر، وهذا يتطلب عقد ورش عمل متواصلة وحثيثة مع الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع الهيئة الاستشارية لبناء آليات رصد ورقابة ومتابعة للمرافق والجهات التي تقوم بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة على طريق الحفاظ على حقوقهم. مع التأكيد على أن كل هذه الجهود ستقود لوضع سياسة وطنية للتعامل مع هذه المعضلة والتي يجب أن يتم التعامل معها بايجابية وروح التعاون مع الجهات ذات العلاقة.

وكذلك نشير إلى أن وزارة التربية والتعليم أولت أهمية خاصة لتعيين الأشخاص ذوي الإعاقة في سلك التربية والتعليم فيما أكدت الردود الواردة من وزارة الحكم المحلي على أهمية احترام المواءمة للطرقات والمباني للأشخاص ذوي الإعاقة.

إن أهمية رفع الوعي لدى العاملين في الوزارات للأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة للعاملين في وحدات الشكاوي في الوزارات

المختلفة يعد أمرا حيويا لجعلهم أكثر تفاعلا مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومظالمهم.

ونؤكد أن هذه النزعة الإيجابية في التعامل مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الوزارات وجهاز الشرطة تؤكد على التغيير الملموس في التعامل مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة على طريق إحداث التغيير المطلوب على المستوى التنفيذي وكذلك في السياسات والتشريعات العامة والمحلية.

السياسات محل التأثير والانجاز

لقد نجح المشروع في فتح معادلة الفقر المعتمدة من قبل وزارة الشـؤون الاجتماعيـة للنقـاش مـن قبـل معـالي وزيـر الشـؤون الاجتماعية الأستاذ شوقي العيسـة وجعـل البحـث يتمحـور حـول إيجاد أفضل الآليات حول إنشـاء معادلـة تخـص الأشـخاص ذوي الإعاقة أنفسهم بعيدا عـن معادلـة الفقـر بحيـث وعـد الـوزير ان العمل سيكون من خلال تأسيس برنامج وطنـي شـامل يسـتجيب لحاجات الأشخاص ذوي الإعاقة ويكون موازيا لبرنـامج مكافحـة الفقر ن ، بالإضافة إلى كل ذلك أجرت وحدة الرصد والتوثيق عدد مـن التـدخلات، نـذكر فـي موضـوع التقريـر الحـالي عـدم وجـود موائمات بيئية للعديد من المراكز ألعامه في المدن والبلديات ممـا أدي إلى قيام الهيئة الاستشارية بتوقيع مـذكرات مـع (١٦) بلديـة لإدراج الإعاقة فيها لخدمه الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة .

ولم تتوقف جهود الهيئة عند هذا الحـد بـل تابعـت وحـدة الرصـد والتوثيـق مسـألة اللجـان الطبيـة مـع وزارة الصـحة التـي وعـدت بدراسـة الملـف والتعـديل علـى السياسـات المتبعـة فـي هـذا المضمار، و نرى أن التأثير في السياسات الوطنية أمـر لا بـد منـه حتى يـتمكن الأشـخاص ذوي الإعاقـة مـن التمتـع بحيـاة كريمـة وعلى قدم المساواة في المجتمـع دون تمييـز. ونعتقـد أن إقـرار بطاقـة المعـاق سـيمثل فرصـة هامـة للأشـخاص ذوي الإعاقـة لمعرفة رزمة الخـدمات المقدمـة لهـم وسـبل إعمالهـا فـي حالـة الإخلال بها من قبل الجهات الرسمية و/أو أي جهة أخرى.